الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5248 | الجمعة 14 صفر 1447 هـ | 8 أغسطس 2025 م | السنة الثامنة عشرة

«الخارجية» اللبنانية تنتقد تصريحات عراقجي : «تمس بسيادة لبنان واستقراره»

الرئيس عون : حصرية السلاح ستتحقق رغم الصعوبات والعوائق

الرئيس اللبناني جوزيف عون

«وكالات» : أكد الرئيس اللبناني، جوزيف عون، اليوم الخميس، أنه سيتم حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية، وذلك بينما تسعى السلطات اللبنانية إلى دفع حزب الله نحو تسليم سلاحه.

وقال عون : «حصرية السلاح ستتحقق رغم الصعوبات والعوائق، مضيفاً أن السلطات اللبنانية تنتظر «خطة الجيش اللبناني لحصر السلاح لمناقشتها وإقرارها».

وأضاف الرئيس اللبناني أن جلسة الحكومة اليوم «ستستكمل اتخاذ القرارات المنتظرة بشأن حصرية السلاح»، كما أكد مضيه «على قدم وساق» نحو «تنفيذ مندرجات خطاب القسم والبيان الوزاري».

وبالنسبة للعلاقة مع إسرائيل ومقترحات المبعوث الأميركي، توم برّاك، قال عون إن «التنفيذ اللبناني للورقة الأمريكية يتطلب أيضاً موافقة من سوريا وإسرائيل مع ضمانات أميركية وفرنسية».

وأخيراً، شدد الرئيس اللبناني على أن «تحقيق حصرية السلاح بيد الدولة لا يخل بحقوق لبنان وسيادته».

يأتي هذا بينما أعلن حزب الله، أنه سيتعامل مع قرار الحكومة اللبنانية تجريده من سلاحه «كأنه غير موجود»، متّهماً إياها بارتكاب «خطيئة كبرى»، وذلك غداة تكليفها الجيش بوضع خطة لنزع سلاحه قبل نهاية العام، في خطوة وصفها خصومه بـ«التاريخية».

وعلى وقع ضغوط أمريكية وخشية من توسيع إسرائيل ضرباتها على لبنان، أعلن رئيس الحكومة نواف سلام، الثلاثاء، «تكليف الجيش اللبناني بوضع خطة تطبيقية لحصر السلاح قبل نهاية العام الحالي بيد الجهات المحدّدة في إعلان الترتيبات الخاصة بوقف الأعمال العدائية وحدها»، على أن يتمّ «عرضها على مجلس الوزراء قبل 31 من الشهر الجاري لنقاشها وإقرارها».

وأدرجت الحكومة قرارها في إطار تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة أمريكية، وأنهى الحرب بين حزب الله وإسرائيل في 27 نوفمبر (تشرين الثاني) ونصّ على حصر حمل السلاح بالأجهزة الأمنية والعسكرية اللبنانية الشرعية.

وينزع القرار الحكومي غير المسبوق الشرعية السياسية عن سلاح حزب الله، الذي شكّل قبل حربه الأخيرة مع إسرائيل، القوة السياسية والعسكرية الأكثر نفوذاً في البلاد. ولطالما شكّلت مسألة نزع سلاحه قضية شائكة في لبنان منذ عقود، وتسبّبت بأزمات سياسية متتالية وعمّقت الانقسامات السياسية.

من ناحية أخرى أدانت بيروت تصريحات لوزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، يدعم فيها موقف حزب الله الرافض لقرار الحكومة اللبنانية سحب سلاحه، واعتبرتها تدخلا «مرفوضا» في شؤون لبنان الداخلية وقراراته السيادية.

وقالت وزارة الخارجية في بيان، الخميس، إن «التصريحات الأخيرة الصادرة عن وزير الخارجية الإيراني السيد عباس عراقجي، والتي تناول فيها مسائل لبنانية داخلية، لا تعني الجمهورية الإسلامية بأي شكل من الأشكال».

وشددت على أن «تصريحات عراقجي مرفوضة ومدانة، وتشكّل مساساً بسيادة لبنان ووحدته واستقراره، وتعدّ تدخلاً في شؤونه الداخلية وقراراته السيادية».

وأشارت الخارجية إلى أن «العلاقات بين الدول لا تبنى إلا على أساس الاحترام المتبادل والندّية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والالتزام الكامل بقرارات المؤسسات الدستورية الشرعية».

وأكدت أنه «من غير المقبول على الإطلاق أن توظّف هذه العلاقات لتشجيع أو دعم أطراف داخلية خارج إطار الدولة اللبنانية ومؤسساتها وعلى حسابها».

والثلاثاء، أقر مجلس الوزراء تكليف الجيش اللبناني بوضع خطة لحصر السلاح بيد الدولة، بما فيه سلاح حزب الله، قبل نهاية العام 2025، وعرضها على المجلس خلال أغسطس الجاري.

عراقجي : تلقينا رسائل أمريكية واستئناف المفاوضات مشروط بمصالحنا

عراقجي حدد شروط بلاده لاستئناف المفاوضات مع واشنطن

«وكالات» : قال وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إن استئناف بلاده المفاوضات مع الولايات المتحدة من عدمه يعتمد على ما تقتضيه مصلحة البلاد، موضحا أن بلاده تلقت رسائل من الطرف الآخر (الولايات المتحدة) بشأن استئناف المفاوضات.

جاء ذلك في تصريحات أدلى بها عراقجي للتلفزيون الرسمي الإيراني، الأربعاء، قبل الزيارة المرتقبة لوفد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى طهران.

وأشار عراقجي إلى ضرورة بدء مرحلة جديدة في علاقات إيران مع الوكالة في ظل المتغيرات الحالية، لافتا إلى أن برنامج زيارة وفد الوكالة إلى طهران لا يتضمن زيارات إلى المنشآت النووية.

وقال إن المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني هو الجهة المخولة باتخاذ القرارات بشأن مستقبل المفاوضات النووية، في حين تلتزم وزارة الخارجية بتنفيذ قرارات المجلس.

وانتقد عراقجي الوكالة قائلا «إن أداءها لم يكن جيدا، وخاصة في الأشهر القليلة الماضية»، مضيفا «أعدوا تقريرا قبل الحرب، أدى إلى قرار في مجلس المحافظين، كان القرار سيئا، واتهموا إيران بقضايا يعلمون هم أنفسهم أنها غير صحيحة، وربما كانت مرتبطة بـ20 عاما مضت».

وأشار إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام «رفضا حتى إدانة الهجمات على منشآتنا»، وقال «الآن تعلم الوكالة، وعلى مديرها العام أن يعلم، أن ظروفا جديدة تماما قد طرأت».

وفي الثاني من يوليو الماضي، أعلن الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، تعليق التعاون مع الوكالة الدولية على خلفية انحيازها بشأن ملف طهران النووي.

وقبل ذلك بأسبوع، أقرّ البرلمان الإيراني تشريعا لتعليق التعاون مع الوكالة إثر تصاعد التوتر معها بشأن تعاملها مع برنامج طهران النووي، وما تبع ذلك من هجوم إسرائيلي أمريكي على المنشآت النووية الإيرانية.

وفي 13 يونيو الماضي، شنت إسرائيل هجوما على إيران استمر 12 يوما، شمل مواقع عسكرية ونووية ومنشآت مدنية واغتيال قادة عسكريين وعلماء نوويين، في حين ردت إيران باستهداف مقرات عسكرية واستخبارية إسرائيلية بصواريخ باليستية وطائرات مسيّرة.

وفي 22 يونيو، هاجمت الولايات المتحدة منشآت إيران وادعت أنها أنهت برنامجها النووي، فردت طهران بقصف قاعدة العديد بقطر، ثم أعلنت واشنطن في 24 يونيو وقفا لإطلاق النار بين تل أبيب وطهران.

وتتهم إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة إيران بالسعي لإنتاج أسلحة نووية، بينما تقول طهران إن برنامجها مصمم للأغراض السلمية، بما في ذلك توليد الكهرباء.

تركيا تتهم قسد بعدم الالتزام بالاتفاق مع الحكومة السورية

أفراد من قوات قسد في دير الزور

«وكالات» : صرح مصدر في وزارة الدفاع التركية -أمس الخميس- بأن ما تعرف باسم قوات سوريا الديمقراطية (قسد) لا تلتزم باتفاقية وقعتها مع الحكومة السورية هذا العام للانضمام إلى مؤسسات الدولة، وأن الاشتباكات الأحدث بينها وبين القوات الحكومية تضر بوحدة البلاد.

وقال في مؤتمر صحفي بأنقرة «لم يغب عن بالنا أن صوت منظمة قوات سوريا الديمقراطية ارتفع، مدفوعا بالاشتباكات في جنوب سوريا» في إشارة إلى القتال بين عشائر عربية ومسلحين دروز بمحافظة السويداء الشهر الماضي.

وأضاف المصدر أن هجمات قسد في ضواحي منبج وحلب ضد الحكومة السورية -الأيام القليلة الماضية- تُلحق الضرر بالوحدة السياسية لسوريا وسلامة أراضيها.

وشدد على أن أنقرة مستمرة في دعم دمشق بالتدريب والاستشارات في حربها ضد ما وصفتها بـ«المنظمات الإرهابية».

وتعتبر تركيا قوات قسد، المدعومة من الولايات المتحدة، منظمة إرهابية. وأكدت مرارا أنها تتوقع منها الالتزام بالاتفاقية مع دمشق ونزع سلاحها والاندماج في كيان الدولة السورية.

و شهدت قرية الكيارية بريف منبج الشرقي قصفا مدفعيا وصاروخيا نفذته قسد، مما أسفر عن إصابة 7 أشخاص، بينهم 4 من عناصر الجيش السوري، وفقا لوكالة الأنباء السورية (سانا).

وأفادت وزارة الدفاع السورية بأن الجيش تصدى لمحاولة تسلل قامت بها مجموعات من «قسد» باتجاه نقاط عسكرية قرب المنطقة، واصفة التحرك بأنه «اعتداء غير مسؤول ولأسباب مجهولة».

وأكدت الوزرة أن قواتها ردت بضربات دقيقة استهدفت مصادر النيران، بما في ذلك راجمة صواريخ ومدفع ميداني في محيط مدينة مسكنة شرق حلب.

وفي 10 مارس وقّع الرئيس السوري أحمد الشرع وقائد قوات «قسد» مظلوم عبدي اتفاقا لدمج المؤسسات المدنية والعسكرية في المناطق التي تسيطر عليها «قسد» شمال وشرقي سوريا ضمن إدارة الدولة، بما فيها المعابر الحدودية والمطار وحقول النفط والغاز، وتأكيد وحدة أراضي سوريا، ورفض التقسيم.

لكن هذا الاتفاق لم يطبق بشكل عملي حتى أمس، ولا تزال تدور اشتباكات متقطعة بين الطرفين كل فترة.

من ناحية أخرى قال مصدر حكومي سوري إن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أجرى في دمشق أمس الخميس مباحثات مع الرئيس السوري أحمد الشرع.

ونقلت وكالة الأناضول عن مصادر دبلوماسية تركية قولها، إن فيدان والشرع سيقيّمان التقدم المحرز بمختلف المجالات بين تركيا وسوريا خلال الأشهر الثمانية التي انقضت منذ الإطاحة بنظام بشار الأسد، إلى جانب التركيز على تعزيز التعاون الثنائي.

ومن المقرر أن يبحث فيدان مع الشرع أيضاً تنسيق الجهود الرامية لإعادة إعمار سوريا وإنعاشها.

وأضافت المصادر أن الجانبين «سيقيمان مخاوف تركيا المتعلقة بالأمن القومي شمال شرق سوريا، إضافة إلى تعاون البلدين في مكافحة التنظيمات الإرهابية، لا سيما تنظيم الدولة الإسلامية ووحدات حماية الشعب الكردية».

وأشارت إلى وجود فرص تعاون متعددة بمختلف المجالات بين البلدين بالمرحلة الراهنة، وأكدت حرص تركيا على الاستفادة من هذه الفرص بما يتوافق مع المصالح المشتركة للبلدين ويخدم استقرار سوريا وأمنها.

وتأتي الزيارة -التي لم تحدد مدتها- في إطار الزيارات المتبادلة للمسؤولين على أعلى المستويات بين تركيا وسوريا.

وكانت زيارة فيدان الأولى إلى سوريا في 22 ديسمبر 2024 أي بعد أسبوعين على سقوط نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد.

الرئيس الأمريكي يهدد باستدعاء الحرس الوطني لضبط الأمن في واشنطن

ترامب : «العاصمة غير آمنة تماما» علينا أن نجعلها تكون أفضل مكان يُدار في البلاد

ترامب اعتبر أن واشنطن غير آمنة تماما

«وكالات» : قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأربعاء إنه قد يستعين بالحرس الوطني لحفظ الأمن في شوارع العاصمة واشنطن، في حين أكد مسؤول في البيت الأبيض إن قوات إنفاذ القانون الاتحادية ستعزز وجودها في المدينة هذا الأسبوع.

وهذا التهديد وما سيليه من تداعيات هو أحدث خطوة من جانب ترامب وإدارته نحو تولي إدارة المدينة التي تمثل مقر الحكومة الأمريكية.

وقال ترامب للصحفيين في البيت الأبيض «العاصمة غير آمنة تماما. علينا أن ندير العاصمة التي يجب أن تكون أفضل مكان يُدار في البلاد».

ونقلت رويترز عن مسؤول في البيت الأبيض قوله إن التفاصيل العملية حول تعزيز الوجود الاتحادي لم تنته بعد.

من جانبها ذكرت شبكة «سي إن إن» الأمريكية أن مسؤولين من مكتب التحقيقات الاتحادي والحرس الوطني وإدارة الهجرة والجمارك، بالإضافة إلى عملاء من وزارة الأمن الداخلي سيشاركون في الأمر بدءا من أمس الخميس.

وقالت كارولاين ليفيت المتحدثة باسم البيت الأبيض في بيان إن المدينة «ابتليت بالجرائم الصغيرة والعنيفة لفترة طويلة جدا» وإن ترامب ملتزم بجعلها آمنة.

وهدد ترامب بتولي جهات اتحادية السيطرة على المدينة عدة مرات، وصعد تلك التهديدات بعد الاعتداء على موظف شاب كان يعمل في إدارة الكفاءة الحكومية خلال مطلع الأسبوع.

وقال إيلون ماسك، الملياردير والمستشار السابق لترامب الذي أشرف على إدارة الكفاءة الحكومية، إن الرجل تعرض للضرب وأصيب بارتجاج في المخ. وكتب ماسك «حان الوقت لجعل العاصمة اتحادية».

وردا على سؤال عما إذا كان يفكر في تولي الأمور من شرطة العاصمة، أجاب ترامب بالإيجاب.

وقال ترامب «سنقوم بتجميل المدينة. سنجعلها جميلة. إنه أمر مؤسف، معدل الجريمة والسرقات والقتل والجرائم الأخرى. لن نسمح بذلك. ويشمل ذلك استدعاء الحرس الوطني، وربما بسرعة كبيرة أيضاً».

وأفادت رويترز بأن متحدثا باسم رئيس بلدية العاصمة موريل باوزر رفض التعليق.

ووفقا للسجلات على موقع إدارة الشرطة، انخفضت الجرائم العنيفة في الأشهر السبعة الأولى من عام 2025 بنسبة 26 في المئة في واشنطن مقارنة بالعام الماضي بينما انخفضت معدلات الجرائم بشكل عام بنحو 7 في المئة.

وأظهر الموقع الإلكتروني أن معدل الجريمة عموما انخفض 15 في المئة في عام 2024 مقارنة بعام 2023.

ورغم هذا الانخفاض النسبي في معدلات الجريمة فإن إدارة ترامب تبدو غير راضية عن المعدلات الحالية.

رئيس كولومبيا يعلق على أنباء مقتل مرتزقة من بلاده في السودان

«وكالات» : قال الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو إنه طلب بشكل عاجل تقديم مشروع قانون يحظر تجنيد المرتزقة، وذلك بعد أنباء عن مشاركة مرتزقة من بلاده في الحرب والقتال في صفوف قوات الدعم السريع بالسودان.

وفي تغريدة على منصة إكس، أمس الخميس، أضاف بيترو أن تجنيد المرتزقة شكلٌ من أشكال الاتجار بالبشر ويحول الأشخاص إلى أدوات للقتل.

وقال الرئيس الكولومبي «أرادوا الحرب داخل كولومبيا بشدة لدرجة أنه مع ضعف الحرب في البلاد سعوا إليها خارجها حيث لم يُؤذِنا أحد».

ووصف بيترو من يقومون بعمليات تجنيد المرتزقة وإرسالهم «بالقتلة» و«أشباح الموت».

وأشار إلى أنه أمر سفيرة بلاده في مصر بالتحقق من عدد الكولومبيين الذين لقوا حتفهم، وأشار إلى أن هناك حديثا غير مؤكد عن 40 شخصا، وأضاف «سنرى إن كنا نستطيع استعادة جثثهم».

وكشفت الحكومة السودانية قبل أيام عن مشاركة مرتزقة من كولومبيا في الحرب والقتال في صفوف الدعم السريع، في ظاهرة قالت إنها تهدد السلم والأمن بالإقليم والقارة الأفريقية.

وقال الجيش السوداني -للجزيرة نت- إنه منذ اندلاع الحرب ظلت مليشيا الدعم السريع تستعين في الحرب بالمرتزقة الذين يشاركون في الأعمال التخصصية كأطقم المدفعية والمسيّرات بمختلف أنواعها وكمقاتلين.

ومن جهتها قالت الخارجية السودانية إن الحكومة تملك كل الوثائق والمستندات التي تثبت تورط مرتزقة من كولومبيا ومئات الآلاف من المرتزقة من دول الجوار برعاية وتمويل من جهات خارجية، وقد قدّمت بعثة السودان الدائمة بالأمم المتحدة هذه الوثائق إلى مجلس الأمن التابع للمنظمة.

وكشف موقع «لا سيا باسيا» (La Silla Vacía) في تحقيق عن مشاركة أكثر من 300 عسكري كولومبي سابق جُندوا في عملية تُعرف باسم «ذئاب الصحراء» حيث يقود عقيد كولومبي متقاعد عملية المرتزقة الكولومبيين بالسودان، ويعمل بعضهم في معسكرات تدريب جنوب نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور تضم من 1000 إلى 3000 سوداني للتدريب، بعضهم أطفال بعمر 10 و11 و12 سنة.

وشهدت منصات التواصل السودانية غضبا واسعا، عقب ما كشفته القوات المسلحة عن وجود مرتزقة أجانب يقاتلون إلى جانب الدعم السريع، من بينهم مقاتلون من كولومبيا، في المعارك الأخيرة بمدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور.

ويخوض الجيش السوداني والدعم السريع منذ منتصف أبريل 2023 حربا أسفرت عن مقتل أكثر من 20 ألف شخص ونزوح ولجوء نحو 15 مليونا، بحسب الأمم المتحدة والسلطات المحلية، بينما قدّرت دراسة أعدتها جامعات أميركية عدد القتلى بنحو 130 ألفا.